Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم الإنسانية والإجتماعية

المجلد 2 العدد السابع - يوليو 2022

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. أسماء كمال عبدالوهاب عابدين
مدرس علم النفس
كلية البنات جامعة عين شمس

مسئول الرفع الإلكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

سكرتارية التحرير:
م.م/ علياء حجازي
مدرس مساعد علم الإجتماع

مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

الأسواق في ليبيا أثناء العهد الملكي 1952-1969م

مصطفى سالم الزريقاني
باحث دكتوراه - قسم التاريخ
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Srag1910@gmail.com

أ.د / خلف عبد العظيم سيد الميري
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
khelmeery@gmail.com

أ.د / سلوى إبراهيم العطار
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Huno7143ShereenShalby@women.asu.edu.eg

المستخلص:
أدت الأسواق التجارية في ليبيا دورًا بارزًا في تنشيط الحركة التجارية، وذلك من خلال أسواقها التقليدية، سواءً الأسبوعية منها ذات الساحات العامة المكشوفة، والتي تنشط فيها تجارة السلع بمختلف أنواعها، زراعية وحيوانية ومصنعة، أو الأسواق التقليدية الدائمة، التي تشتمل في معظمها على مجموعة من المحال التجارية المختصة ببيع سلع تجارية محددة، وكذلك من خلال المحال التجارية الحديثة في بنائها، وفيما تعرضه من سلع مستوردة ذات طابع حديث.

وقد اتسم القطاع التجاري في الأسواق الليبية باستحواذ فئة محدودة من التجار على أغلب الأنشطة التجارية الرئيسية، والتي كانت في أغلبها تدار من قبل الوكلاء التجاريين الأجانب، أو من قبل بعض التجار الليبيين المرتبطين بأصحاب الوكالات التجارية، وذلك على الرغم من جهود الحكومة لمحاولة تقليص نفوذ التجار والوكلاء التجاريين الأجانب، والتي كانت غير كافية لتليب القطاع التجاري الليبي، الأمر الذي لم يبق لأغلب التجار الليبيين سوى إدارة محال التجزئة الصغيرة التي كانت من أكثر المنشآت التجارية انتشارًا في الأسواق الليبية.

الكلمات الدالة: الأسواق – المحال التجارية - تجارة التجزئة - تجارة الجملة - الوكلاء التجاريين

مقدمة

تعد الأسواق من المؤسسات التجارية المهمة التي تساهم في دعم التجارة الداخلية خصوصاً، وفي دعم النشاط الاقتصادي العام للبلاد عموماً، وهي تتمثل في المراكز التجارية التي تدار من خلالها عمليات تبادل السلع ذات الإنتاج المحلي، أو التي يتم استيرادها من الخارج، بين المنتجين والموردين والمستهلكين في الأسواق المحلية الأسبوعية منها أو الدائمة.

اعتمدت الحركة التجارية في البلاد في مرحلة ما قبل الدراسة أي في عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية، على الأسواق المحلية القارة في المدن، والأسواق الأسبوعية في القرى، والتي اتسمت بخضوعها للتنظيم والرقابة في عموم أسواق ولايات البلاد، حيث حددت الإدارة العسكرية الأسواق الرسمية بالمناطق، والسلع الداخلة إليها، وكذلك ألزمت أصحاب السلع ضرورة الحصول على شهادة صادرة من البلدية تبين وزن البضاعة ومقدار الرسوم المفروضة، لكي يتسنى للبائع عرضها في الأسواق (جريدة برقة الرسمية، 1944، د.ص)، كما عملت الإدارة على تحديد أسعار السلع المستوردة المباعة داخل الأسواق، لتصبح بذلك أسواق البلاد تحت الرقابة الفعلية للإدارة العسكرية، مما ترتب علية إحداث شيء من الضغط على الحركة التجارية، إضافة إلى إحداث زيادة ملموسة في أسعار السلع وخاصة في سنوات الجفاف، (الجهيمي،2015، ص515). كما شهدت هذه المرحلة جملة من الإجراءات التي عملت على الحد من تدفق السلع وإضعاف الحركة التجارية بين أسواق الولايات، فعملت الإدارة البريطانية على منع تبادل البضائع المستوردة بين إقليمي طرابلس وبرقة، إضافة إلى التباين في العملات المتداولة في الأقاليم وصعوبة تدفق السيولة المالية بين أسواق الأقاليم، (معاطي، 2009، ص88) .

أولاً: الأسواق التقليدية الأسبوعية:

تمثل الأسواق التقليدية التي عرفتها البلاد سواء في المناطق الحضرية أو الأرياف في الأسواق الأسبوعية، التي قوامها ساحات عامة خالية من البناء؛ تعقد خلال يوم أو يومين من الأسبوع، وقد اكتسبت بعض المدن والقرى أسماءها من يوم السوق الذي يقام بها؛ كسوق الجمعة، وسوق الثلاثاء بضواحي طرابلس (الحجاجي، 1989، ص257)، وتختلف الأيام التي تقام فيها الأسواق من منطقة إلى أخرى، حتى يتسنى للباعة والمشترين من المناطق المجاورة ارتياد هذه الأسواق، والتي يأتيها البعض من مناطق بعيدة؛ تبلغ أحيانا قرابة مائة كيلومتر (تقرير الجرد لمحافظة الخمس، 1966م، ص39) .

وهذا النوع من الأسواق لا يختص ببيع سلع تجارية بعينها؛ بل يحتوي على أنواع مختلفة من السلع، فإلى جانب المنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة من حبوب وخضراوات وفواكه ومواشي - التي تمثل النشاط التجاري الأكثر تداولاً في هذا النوع من الأسواق - تباع كذلك السلع المختلفة الأخرى من المصنوعات الحرفية، واللوازم المنزلية، والملابس (تقرير الجرد لمحافظة الخمس، 1966، ص39).

وإلى جانب ذلك كانت هناك أسواق أسبوعية أخرى تقام داخل المراكز الحضرية، وهي أسواق الحيوانات، وتعرف محليا بـ(سوق السعي)، تباع فيها جميع أنواع الحيوانات؛ كالأغنام والماعز والأبقار والجمال والخيول والحمير، وهي عبارة عن مساحة واسعة مكشوفة محاطة بجدار له مدخل واحد (المخطط الشامل لمدينة سرت 1988، ص64)، ويوجد بهذا المدخل حجرة صغيرة يجلس فيها الشخص المكلف من قبل البلدية بجباية رسوم الحيوانات المراد المتاجرة بها داخل السوق، ويقوم بتسجيل الدواب الكبيرة المباعة؛ وخاصة الإبل والبقر، مع بعض المعلومات عن صاحبها خوفاً من السرقة (الدراجي، 2002م، ص33) .

ثانياً: الأسواق الدائمة:

وهي قائمة على مجموعة من المتاجر المشيدة المتقابلة، ويفصل بينها ممر، أو تكون على شكل ساحة لها عدة مداخل تحيط بها المتاجر من الجهات الأربع (الدراجي، 2002م، ص28)، وبعض هذه الأسواق تختص ببيع سلع محددة، وتكتسب أسماءها من نوع السلع التي تباع فيها، مثل سوق الخضار، وسوق اللحوم، وسوق الصاغة (العصاوري، 2014، ص134)، وتعد أسواق طرابلس القديمة من أهم هذه الأسواق، وهي تقع بمحاذات شاطئ البحر في الجانب الشمالي من مدينة طرابلس، أنظر الخريطة رقم (1)، رقم (2)، وسأتناولها بشيء من التفصيل في الآتي :

1 - سوق الرباع: بني هذا السوق في فترة حكم أحمد باشا القرمانللي (1711-1745م)، وكان يعرف بسوق الرباع الجديد، ثم عرف بعد ذلك بسوق اللفة، وهو على شكل ممرين متوازيين متعامدين على ممر ثالث جميعها مسقوفة، وتعرض البضائع فيه داخل المتاجر، وكذلك خارجها على المصاطب المعدة للجلوس والعرض، ومن أهم السلع المباعة في هذا السوق: الألحفة الصوفية والقطنية، والأغطية، والبطاطين، والبسط، والعصائب (جبران، 2010، ص53-55) .

2 - سوق الترك: وهو يقع في الجانب الشمالي للمدينة القديمة، تأسس هذا السوق في فترة حكم الوالي العثماني محمد باشا القازدغلي (1687-1710م)، وسمي بهذا الاسم لأنه يشبه الأسواق المكشوفة الموجودة في تركيا، ويتكون هذا السوق من جزأين، الأول صغير مغطى، والثاني مكشوف، وهو من أطول أسواق المدينة القديمة مسافة، ويوفر هذا السوق أغلب ما يتطلع إليه المشتري، فهو يحتوي على مجموعة كبيرة من الدكاكين ذات الواجهات الزجاجية، وتوجد به محال الحلاقين ومتاجر المواد الغذائية، والمطاعم، والمقاهي، ومتاجر الأقمشة، ومتاجر الهدايا الشرقية، إضافة إلى محلات الصناعات الحرفية التقليدية، كالتطريز، والأحذية، وصياغة الذهب والفضة (جبران، 2010، ص58 ، 60).

3 – سوق الصياغة: بني هذا السوق في فترة الحكم العثماني، وتم توسعته خلال الحكم الإيطالي، وبه مجموعة كبيرة من محلات بيع الذهب والفضة، ويبلغ متوسط حجمها ثمانية أمتار مربعة، ويتوافد إليه المشترون من جميع أنحاء إقليم طرابلس (Khuga, 1969, p104).

4 – سوق المشير: تأسس هذا السوق في القرن التاسع عشر خلال فترة الإدارة العثمانية، ويقع في الجانب الشرقي من المدينة القديمة، ويحتوي على 59 متجراً، معظمها ذات نوافذ كبيرة، ومتوسط مساحة المتجر الواحد من 10 إلى 16 متراً مربعاً، وتتنوع السلع المعروضة في هذا السوق ما بين الملابس الجاهزة، والمنسوجات، والحقائب، والهدايا الشرقية الفاخرة (Khuga, 1969, p104).

5 – سوق الفرامل: يعد هذا السوق من الأسواق التقليدية التي أنشئت في العهد العثماني على يد الوالي محمد باشا القازدغلي، وهو يحوي العديد من المحال الصغيرة المتقابلة؛ ذات تسقيف قبوي، ويعد من الأسواق الحرفية التسويقية؛ التي يقوم الصناع فيه بصناعة البدل التقليدية وبيعها في المكان نفسه، وقد سمي بهذا الاسم لتخصصه في حرفة صناعة الستر المطرزة الرجالية والنسائية، وكذلك البدل العربية (الزبون العربي) المتكون من ثلاث قطع، ويشهد السوق حراكاً تجارياً كبيراً في مواسم الأعراس والمناسبات الدينية (جبران، 2010، ص65، 66).

6 – سوق القزدارة: وهو من الأسواق الحرفية التصنيعية يختص بصناعة الأواني النحاسية وتسويقها، وجليها وتبييضها بالقصدير، وقد أخذ اسمه من مادة القصدير؛ التي تستعمل في جلي الأواني وتجديدها، ويتم في هذا السوق صناعة القدور، والأطباق، والحلل الكبيرة (القصاع)، والأدوات النحاسية التزيينية؛ كمصبات القهوة، والأباريق النحاسية، ومناقل الفحم (جبران، 2010، ص39).

وإلى جانب الأسواق سالفة الذكر عرفت مدينة طرابلس القديمة بعض الأسواق الأخرى كسوق الحلفاء المختص بالمنسوجات القطنية والحريرية ذات المنشأ الأجنبي، إلى جانب سوق النساء، الذي يختص ببيع البرانس النسائية، وكذلك سوق الحرية؛ الذي تختص معظم محاله ببيع التوابل والأجهزة

والأدوات المنزلية، إضافة إلى سوق النجارة المختص ببيع مواد البناء والطلاء (Khuga, 1969, pp103,104).

خريطة رقم (1)

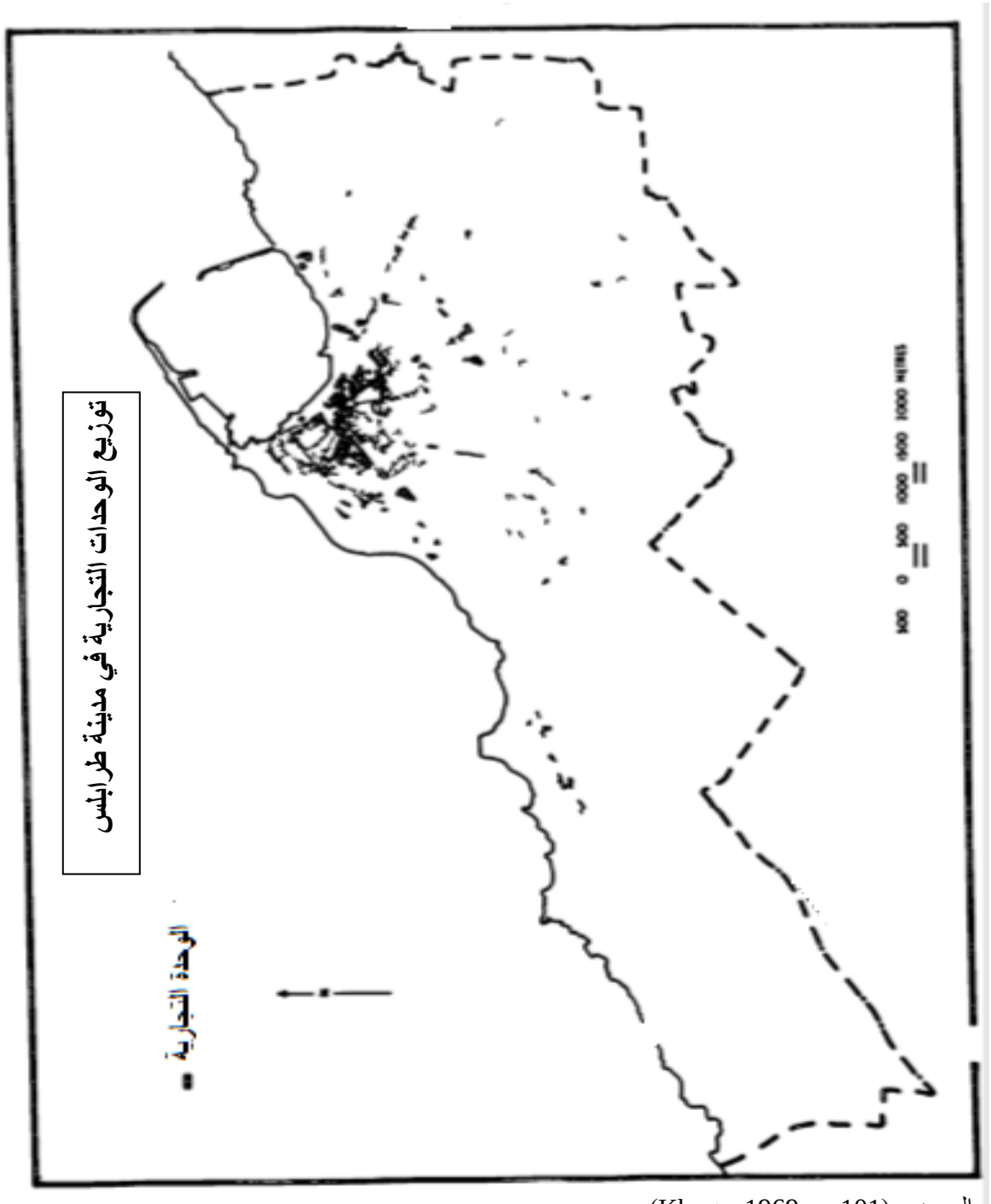

المصدر: (Khuga, 1969, pp101) .

خريطة رقم (2)

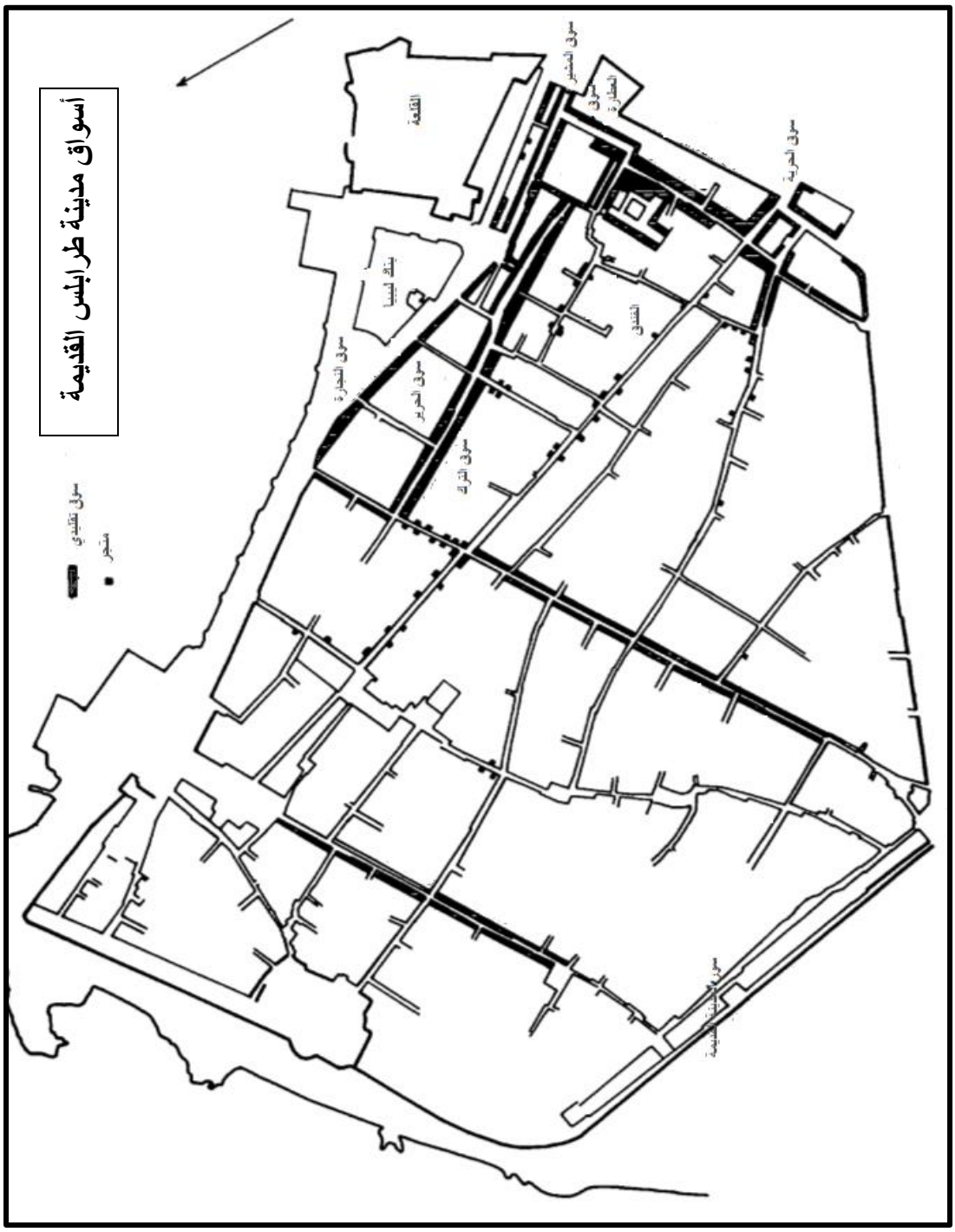

المصدر: (Khuga, 1969, pp102) .

ومن الجدير ذكره أن حولي 90% من المحال التجارية بأسواق مدينة طرابلس القديمة هي ممتلكات وقفية مخصصة للمؤسسات الدينية والثقافية، ومثال ذلك المحال التجارية بسوق الترك الموقوفة على جامع شائب العين، ليكون موردًا ثابتًا له ينفق منه على صيانة وترميم الجامع، وكذلك للصرف على رواتب الأئمة والوعاظ والمؤذنين (جبران، 2010، ص58)، والجدول التالي يوضح أعداد المحال التجارية والتجار في أهم أسواق مدينة طرابلس القديمة.

الجدول رقم (1)

أعداد المحال التجارية والتجار في أسواق مدينة طرابلس القديمة سنة 1967م

السوق	العرب	اليهود	المجموع
سوق النساء	76	-	76
سوق اللفة	66	-	66
سوق الصاغة	90	6	96
سوق الحلفا	55	-	55
سوق الحرية	70	4	74
سوق المشير	55	4	59
سوق الترك	93	7	100
سوق النجارة	26	4	30
المجموع	531	25	556

المصدر : (Khuga, 1969, p101)

كما عرفت مناطق البلاد الأخرى أصناف أخرى من هذه الأسواق تمثلت في الآتي:

1 – أسواق الخضار: وهي عبارة عن مساحة مكشوفة أو مغطاة، ذات أرضية مرصوفة محاطة بعدد من المحال التجارية (المخطط الشامل لمدينة زليتن، 1966م، ص62)، وعلى الرغم من أن الأنشطة التجارية تتم فيها بشكل يومي، إلا أن أكثر العمليات التجارية كثافة تتم في الأيام المخصصة للأسواق الأسبوعية (Khuga, 1969, p127).

2 – أسواق الزيت: وهي تشبه سابقاتها من حيث الشكل، فهي ساحات مكشوفة تحيط بها مجموعة من المحال الصغيرة، كما هو الحال في سوق مدينة زليتن، الذي يحتوي على 24 محلاً لبيع وتخزين زيت الزيتون، والسمن، وتتم عملية البيع في الرواق المغطى أمام المحال التجارية (الدراجي، 2002م، ص31-32).

3 – أسواق الحبوب : تتمثل هذه الأسواق عموماً في شكل ساحات مكشوفة ومرصوفة تحيط بها المتاجر ومستودعات التخزين، بعضها تفتح أبوابها طيلة أيام الأسبوع (المخطط الشامل لمدينة سرت، 1988، ص64)، وبعضها الآخر تفتح أبوابها في الأيام التي تقام بها الأسواق الاسبوعية، ويباع فيها مختلف أنواع الحبوب؛ كالقمح، والشعير، والذرة، والقصب، إضافة لبعض المنتجات الأخرى، كالتمور بأصنافها، والملح (الدراجي، 2002م، ص126).

4 – أسواق اللحوم والأسماك : خصص لبيع اللحوم والأسماك محال تجارية خاصة، تتكون في مجملها من مجموعة من المحال المتقابلة، يفصل بينها شارع مبلط، لبيع مختلف أنواع اللحوم؛ التي تذبح في المسالخ الخاضعة للرقابة من قبل المختصين البيطريين (الدراجي، 2002م، ص32)، ونظراً لأهمية

هذا النوع من الأسواق عملت الحكومة على زيادة الاهتمام بتجارة اللحوم بإنشائها لأسواق جديدة، ففي مدينة زليتن تم إنشاء سوق اللحوم الجديد سنة 1968م، وهو يتكون من عدد 34 محلاً، تم تأجيرها للقصابين؛ بمبلغ خمسة جنيهات شهرياً للمحل (ملف ميزانية 1968-1969م، 1969، د.ص).

إضافة إلى بيع الأسماك داخل أسواق اللحوم، فتم إنشاء أسواق مختصة ببيع الأسماك، ففي مدينة طرابلس يوجد سوق لبيع الأسماك، وهو عبارة عن قاعة واسعة جيدة التهوية والنظافة، يعرض السمك فيها على مناضد من الرخام، منصوبة حول السوق المستطيل الشكل (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 1958، ص16).

ثالثاً: المحال التجارية الحديثة:

تحوي مدينة طرابلس أهم مركز تجاري حديث، مقارنة مع بقية المدن الليبية، وذلك عائد إلى عدد السكان المرتفع، وكذلك نسبة الأراضي المخصصة للمنشآت التجارية، التي تمثل 8 - 1 إذا ما قورنت بمدينة بنغازي، (تقرير جرد متصرفية طرابلس القسم الثاني، د.ت، ص15).

وتقع أغلب المحال التجارية الحديثة في مدينة طرابلس في مركز التسوق الحديث، الذي يتموضع في جنوب المنطقة التجارة التقليدية، المتمثلة في أسواق المدينة القديمة، ويتمثل مركز التسوق الحديث في مجموعة المحال التجارية المنتشرة في أغلب شوارع المدينة، التي من أهمها: شارع عمر المختار، وشارع الاستقلال، وشارع 24 ديسمبر، وشارع ميزران، وشارع الرشيد، وشارع النصر، وشارع المأمون، وشارع هايتي، وتعتبر تجارة التجزئة النشاط التجاري السائد في القطاع الحديث، وهي تكون ثلاثة أرباع النشاط التجاري عموماً، ويبلغ عدد متاجر التجزئة 1306 محل تجاري، أي ما يعادل 35% من إجمالي محلات البيع بالتجزئة في المدينة بأكملها (Khuga, 1969, p105,106).

يمكن تقسيم المحال التجارية في القطاع الحديث من المدينة إلى: محال تجارية أنشئت خلال العهد الإيطالي، والتي يبلغ متوسط مساحتها من 20 - 30 متراً مربعاً، وتتراوح قيمة الإيجار فيها من 14 جنيهاً استرلينياً، إلى 65 جنيهاً استرلينياً في الشهر، وكذلك المحال التجارية الجديدة التي أنشئت عام 1962م، وهي تمتاز بمساحة أكبر من سابقتها، فيصل متوسط مساحتها من 50 - 100 متر مربع، كما أن تكلفة الإيجار فيها أعلى من سابقتها، فيبلغ متوسطه 30 جنيهًا استرلينيًا، وقد يصل إلى 100 جنيه استرليني شهرياً، وتختص هذه المحلات ببيع أصناف متنوعة من السلع، كالملابس الجاهزة، والأدوات الكهربائية، والآلات والمعدات، وقطع غيار السيارات، والأثاث، إضافة إلى الأحذية، والهدايا الشرقية، والقرطاسية والكتب، ومستحضرات التجميل، والألعاب، والمواد الغذائية، والأواني المنزلية، والحلويات والنبيذ (Khuga, 1969, p107,108). والجدول التالي يبين أنواع المحال التجارية وملكيتها داخل منطقة التسوق الحديثة في مدينة طرابلس سنة 1967م.

الجدول رقم (2)

ملكية وأعداد المحال التجارية بمنطقة التسوق الحديثة بمدينة طرابلس 1967م

النشاط التجاري	الليبيون	الإيطاليون	اليهود	المجموع
المنسوجات والملابس الجاهزة	117	-	27	144
الأجهزة الكهربائية	106	10	3	119
الآلات والمعدات	78	26	13	117
الأثاث	58	5	8	71
الهدايا الشرقية	48	2	12	66

التصوير الفوتوغرافي	4	6	4	14
القرطاسية	30	6	4	40
مستحضرات التجميل	21	5	8	34
ألعاب الأطفال	22	5	1	28
الأدوات المنزلية	42	3	-	45
المواد الكيميائية	32	13	9	54
الصيدلية	22	4	-	26
مواد البناء والأدوات الصحية	57	14	8	79
الزهور	5	4	-	9
الخضراوات	41	4	-	45
اللحوم	76	4	1	81
الأسماك	16	2	-	18
المواد الغذائية	185	13	24	222
محلات سوبر ماركت (متنوعة)	3	-	-	3
النبيذ	-	34	17	51
الحلويات	30	7	3	40
المجمـــــــوع	993	171	142	1,306

المصدر: (Khuga, 1969, p106)

وباستعراض الجدول السابق يلاحظ أن المحال التجارية التي تختص بتجارة المواد الغذائية تمثل العدد الأكبر في منطقة التسوق الحديثة، بعدد 222 محلاً تجارياً، تليها تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة بعدد 144 محلاً تجارياً، ثم محلات الأجهزة الكهربائية 119 محلاً، والآلات والمعدات بعدد محلات يبلغ 117 محلاً، ومحلات بيع اللحوم بعدد 81 محلاً. ويلاحظ أن أغلب ملاك المحال التجارية هم من الليبيين بنسبة (76%)، في حين بلغت نسبة المحال التجارية المملوكة للإيطاليين (13,1%)، وجاء الملاك اليهود ثالثاً بنسبة (10,9%) من مجموع المحال.

وعرفت المنشآت التجارية في مدينة طرابلس فئتين من المحال التجارية المعتمدة على تجارة التجزئة، تمثلت الأولى في المخازن أو المحال التقليدية، المنتشرة في أغلب المناطق الحضرية، وهي عبارة عن محال ذات منشأ أسري محدودة النشاط، ويكون البائع عادة فردًا من الأسرة نفسها، وفي بعض الأحيان قد يمتلك الفرد الواحد مجموعة من المحال المجاورة لبعضها، وتدار من قبل وكلاء للمالك، وتفتقر لوجود سجلات لتدوين حركة الحسابات، وهي مفضلة لدى أغلب الناس لقدرتهم على الشراء منها بالدّين (تقرير جرد متصرفية طرابلس القسم الثاني، د.ت، ص21).

أما الفئة الثانية فهي تتمثل في محال بيع التجزئة المختصة، وتحوي مدينة طرابلس على أعلى نسبة من بيع التجزئة المختص؛ الذي يمثل أكثر من نصف ما تحويه البلاد عموما من محلات بيع التجزئة،

وهذه الفئة تتميز بمنشآت متوسطة الحجم وبعض المنشآت الكبيرة، ويبلغ عددها 1621 محلاً لبيع التجزئة المختص، وبلغ عدد المستخدمين فيها 2851 مستخدماً (تقرير جرد متصرفية طرابلس القسم الثاني، د.ت، ص21).

وتقع أغلب محال البيع بالجملة في مدينة طرابلس في شارع الرشيد، وشارع المأمون، وشارع شكشوك، وشارع الكويت، وتتوزع بقية المحال في جميع أنحاء المنطقة التجارية المركزية، إلا أن المتاجر السابقة هي الأكثر أهمية؛ لأنها تربط بين منطقة التسوق بالمدينة القديمة ومنطقة المتاجر الحديثة، ولقربها من ميناء طرابلس، وقربها أيضاً من محلات البيع بالتجزئة، فيمكن الحصول على السلع بكل سهولة ويسر، وأغلب تجار محال البيع بالجملة هم من الليبيين، ويبلغ عددهم 132 تاجر جملة، وهم يمثلون 81,8% والباقي من اليهود الذين يمثلون 18,2%، وتغطي تجارة الجملة في مدينة طرابلس كامل إقليم طرابلس، إضافة إلى إقليم فزان (Khuga, 1969, pp125,126).

انحصر معظم نشاط البيع بالجملة في الإنتاج الزراعي والمواد الغذائية (تقرير جرد متصرفية طرابلس القسم الرابع، د.ت، ص105)، فقد أنشئ في المدينة سوق للجملة عرف بسوق الثلاثاء، تقصده المنتجات الزراعية والحيوانية بكميات كبيرة، فتباع فيه الخضراوات، والحبوب، والمواد الغذائية الأخرى، إضافة إلى الفحم والحصر، والحيوانات بجميع أنواعها، وبلغ عدد متاجر البيع بالجملة في هذا السوق 240 محلاً، تفتح أبوابها لتجار التجزئة يوميًا؛ إلا أن الكثافة الأكبر كانت يومي الأحد والثلاثاء . (Khuga, 1969, p127)

أما في مدينة بنغازي فلا توجد منطقة تجارية محددة كما هو الحال في مدينة طرابلس، فتنتشر المحال التجارية في أغلب الشوارع، سواء كانت في البلدة القديمة أو في ضواحي المدينة، إلا أن شارع عمر المختار يعتبر أهم المراكز التجارية بالمدينة، ومعظم ما يعرض في المحال التجارية بهذا الشارع من المصنوعات الإنجليزية؛ كالأقمشة الصوفية والقطنية، والأحذية، والأسلحة (كمال، 1955، ص21)، وبلغ عدد المحال التجارية الخاصة بالمواد الغذائية 1111 محلاً، منها 327 محلاً لبيع المنسوجات، و68 محلاً للمجوهرات، 45 محلاً تجارياً لبيع الأدوات المنزلية، و41 محلاً للمواد الكهربائية، و17 محلاً لبيع الأثاث، و17 محلاً للقرطاسية. كما ظهر بالمدينة وحدات تسوق حديثة، تمثلت في بعض محلات البقالة الحديثة، ومحلات السوبر ماركت، وكان معظمها يدار من قبل اليونانيين المهاجرين من مصر بالشراكة مع بعض وجهاء المدينة (.Bulugma, 1964, pp197,199).

لم تعرف المنشآت التجارية في مدينة بنغازي تمييزاً واضحاً بين تجارة الجملة والتجزئة، ففي معظم الحالات تاجر الجملة هو أيضاً تاجر تجزئة، فغالب تجار الجملة يستخدمون محالاً تجارية مماثلة في الحجم لتلك التي يستغلها تجار التجزئة المجاورة لها، خاصة وأن أغالب محال الجملة ليس لها أبواب خلفية، وبالتالي يجب تخزين البضائع في مكان آخر، لذا فسوق الجملة لا وجود له بشكل منفصل، كما أن التجار في أغلب المؤسسات التجارية لا يعرفون بالتحديد الوضع المالي لأعمالهم التجارية، وذلك لعدم احتفاظهم بسجلات منظمة وكاملة لأعمالهم التجارية (.Bulugma, 1964, pp199,200).

وعرفت المؤسسات التجارية نوعاً آخر من المحال التجارية، كانت منتشرة في أغلب مدن البلاد يعرف بالمخازن العامة، وهي محال تجارية دائمة، في أغلبها تتمثل في مخازن صغيرة تضم أنواعاً متعددة من البضائع، ويقوم بإدارتها في أغلب الأحيان مالكها بنفسه، وتتراوح حالتها بين السيئة والمتوسطة (المخطط الشامل لمدينة مصراتة 1988، د.ت، ص71)، لهذا لا يمكن اعتبارها من ضمن

المحال التجارية الحديثة المتخصصة، وللتعرف على أعداد المؤسسات التجارية في جميع مقاطعات البلاد وفق أعداد العاملين بها، أورد الجدول التالي:

جدول رقم (3)
المؤسسات التجارية بالمقاطعات، موزعة حسب عدد العاملين بها سنة 1964م

المقاطعة	عدد المؤسسات التي تستخدم أشخاصاً وفقاً لما هو مبين أدناه					المجموع
	1	4 - 2	9 – 5	19 – 10	20 فما فوق	
طرابلس	5726	1384	205	69	72	7456
بنغازي	2008	390	36	12	12	3458
مصراتة	1805	108	2	4	1	1920
الزاوية	1697	66	5	2	-	1770
درنة	865	150	11	1	1	1028
الخمس	1261	44	4	0	0	1309
الجبل الغربي	1210	104	3	0	0	1317
سبها	453	36	1	0	0	490
الجبل الأخضر	969	36	0	0	0	1005
أوباري	-	-	-	-	-	253
المجموع	15994	2318	267	88	86	20006

المصدر: جدول من عمل الباحث معتمداً على: (ملخص سنوي للإحصاءات، 1966، ص241 – 249)، (المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية 1968، ص101) .

يبين الجدول السابق أن مقاطعة طرابلس تستحوذ على العدد الأكبر من المنشآت التجارية، بلغت 7456 محلاً، وتأتي بنغازي في المرتبة الثانية بعدد 3458 محلاً، ثم مقاطعة مصراتة بعدد 1920 محلاً، فالزاوية بعدد 1770 محلاً، في حين حظيت مقاطعات الجنوب بالعدد الأقل، حيث بلغ عدد المنشآت التجارية في سبها 490 محلاً، وفي أوباري 253 محلاً. ويعود سبب تصدر طرابلس وبنغازي إلى الكثافة السكانية فيهما، مما أدى إلى ازدياد حجم السوق، ومن ناحية أخرى فإن كلا المدينتين لهما ميناء يساهم في استقبال البضائع التي تنتشر بسرعة في أسواق المدينتين (معاطي، 2009، ص193).

ويتضح من الجدول أيضاً أن العدد الأكبر من المنشآت هي منشآت صغيرة تستخدم موظفاً واحداً، وهي الأكثر انتشاراً بين المقاطعات، وبلغ مجموعها 15,994 منشأة، بنسبة 79,9% من إجمالي عدد المنشآت، في حين إن المنشآت التي تستخدم أكثر من أربعة موظفين تتواجد في المدن الكبيرة، وهي طرابلس وبنغازي.

امتاز القطاع التجاري في ليبيا بسيطرة فئة محدودة من التجار على أنشطة الحركة التجارية الرئيسة، كتجارة السيارات، والمعدات الكهربائية، ومواد البناء، والمنسوجات، والمواد الغذائية، و لم يتبق للتجار الصغار إلا إدارة محال التجزئة الصغيرة (Bulugma, 1965, p199.)، وبلغ عدد العاملين بالقطاع التجاري عموماً سنة 1964م ما مجموعه 24,454 شخصاً، منهم 23,156 ليبياً، و 1,298 أجنبياً (منظمة العمل الدولية، 1968، د.ص) .

سيطر التجار الأجانب على القسم الأكبر من تجارة السلع الصناعية بالجملة والتجزئة في المدن الكبرى، ففي سنة 1958م وصل عدد الوكلاء التجاريين الإيطاليين حوالي 45 وكيلاً، ولم يتعد عدد الوكلاء الليبيين خمسة وكلاء (السوداني، 2010، ص128)، في حين سيطرت شركتا متشل كوتس (Michelle Coats)، وغوردن دروف (Ghordon Zrouf) البريطانيتين على الجزء الأكبر من الوكالات، فامتلكت الأولى 350 وكالة تجارية، والثانية 150 وكالة، وسعت الحكومة إلى تقليص سيطرة الشركات الأجنبية على النشاط التجاري في البلاد بإصدارها لقانون الوكالات التجارية سنة 1959م، إلا أنه لم ينفذ إلا بصورة شكلية، فسمح لها بالاستمرار في نشاطها دون تطبيق قواعد التليب، إضافة إلى أن هذه الشركات أدخلت شركاء ليبيين بصورة شكلية (معاطي، 2009، ص194 ، 195).

وتشير المعطيات أن 56% من المخازن في طرابلس سنة 1966م كانت في أيدي التجار الإيطاليين، في حين كان التاجر الليبي في أغلب الأحيان -وعلى الرغم من صدور قانون تليب الوكالات التجارية- مجرد أجير لدى الشركات الأجنبية، فهو لم يكن يساهم في الشركة برأسماله ولا بخبرته، بل كان يؤجر اسمه مقابل بضع مئات من الدنانير (بروشين، 2001، ص461 ، 462).

وسيطر التجار الأجانب على أغلب تجارة الواردات الليبية، فبصعوبة بالغة كان الربع فقط من مجموع الواردات يمر عبر التجار الليبيين، ففي سنة 1967م كان 299 من رجال الأعمال عملاء تجاريين لـ 1,185 شركة أجنبية، بلغ عدد الليبيين منهم 41 فقط، أما البقية فمن الأجانب (بروشين، 2001، ص462).

كما عرفت الأسواق جملة من وحدات الموازين والمكاييل والقياس وذلك لاستكمال دورة العملية التجارية داخل الأسواق، وقد تمثلت هذه الوحدات في الاتي:

1) المـــــوازين: ومن بينها الأوزان المخصصة لسلع السوق والأطعمة والعطارة، والذهب والفضة والحرير وهي مبينة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4)
وحدات الموازين المستعملة في الأسواق

وحدات أوزان الأطعمة والعطارة	تساوي	وحدات أوزان الذهب والفضة والحرير	تساوي
الدرهم	3,205 جم	بالخروبة	0,1917 جم
الوقية	32,051 جم	والمثقال	4,601 جم
الرطل	512,816 جم	والأوقية	30,6748 جم
الأوقة	1,28205 كجم	بالدرهم	3,0675 جم
القنطار	51,282 كجم		

المصدر: (ملف التسعيرة، د.ص).

2) المكاييل: تختلف المكاييل أيضاً باختلاف السلع المراد كيلها ، فمنها ما يخصص للسلع الصلبة، كالحبوب ، والتمر، ومنها ما يخصص للمواد السائلة كالزيت والحليب وهي مبينة في الجدول التالي:
الجدول رقم (5)

وحدات المكاييل المستعملة في الأسواق

وحدات مكاييل السلع الصلبة	تساوي	وحدات مكاييل السلع السائلة	تساوي
الصاع	4 كجم من الشعير	الغراف	2,305 لتر
المرطة	11,5 كجم من الشعير	الجـــرة	14,128 لتر
الويبة	161 كجم من الشعير		

المصدر: (حنيش، 1996م ، ص43).

3) المقاييس: منها ما يستخدم لقياس المنسوجات ، ومنا ما يستخدم لقياس أطوال ومساحة الأراضي وهي مبينة بالجدول التالي:

الجدول رقم (6)
وحدات المقاييس المستعملة في الأسواق

وحدات قياس المنسوجات	تساوي	وحدات قياس الأراضي	تساوي
الشبر	20 سم	الذراع الملكي	50 سم
الذراع	50 سم	الحبل	35 متراً
القامــة	180 سم	الجابية	1225 متراً مربعاً
الهندازة	68 سم	الجدولة	12,25 متراً مربعاً
		الخطوة	1 متر

المصدر: (العصاوي، 2014، ص171)، (ملف التسعيرة، د.ص).

الخاتمة:

من خلال ماورد سابقاً يمكن إيجاز جملة من النتائج نوردها في الآتي:

1- التنوع في أنماط الأسواق، حيث تتنوع ما بين أسواق تقليدية تعتمد عملياتها التجارية في الأغلب على المنتجات الزراعية والحيوانية، والأسواق الدائمة التي تختص ببيع سلع محددة ، إضافة إلى الأسواق التي تحتوي على محال تجارية تبيع مختلف أنواع السلع .

2- تركز أغلب المحال التجارية ذات الطابع الحديث في المدن الكبرى، كمدينتي طرابلس وبنغازي، بسبب الكثافة السكانية، ووجود أهم الموانئ الليبية بهما، مما ساهم في تسويق أغلب السلع المستوردة في أسواقهما.

3- سيطرت التجار والوكلاء التجاريين الأجانب على تجارة أهم السلع الصناعية المستوردة بقطاعي الجملة والتجزئة، واستخدام التجار الليبيين كواجهة لإدارة المحال التجارية المرتبطة بهذه الوكالات، وفشل الحكومة في الحد من نفوذها.

4- الانتشار الواسع للمحال التجارية الصغيرة للبيع بالتجزئة في عموم أسواق البلاد، حيث يكون بمقدور التاجر الليبي إدارتها بعيداً عن منافسة كبار التجار والوكلاء الأجانب.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1) أرشيف بلدية زليتن:

- ملف ميزانية 1968-1969م، رقم الملف 3/2/ب، من عميد بلدية زليتن إلى وزارة الشؤون البلدية، تعليمات عامة، 1969/1/18م .
- ملف التسعيرة، خاص بالموازين والمكاييل.

2) أرشيف هيئة المعلومات والتوثيق الليبية:

- تقرير الجرد لمحافظة الخمس إبريل-أغسطس 1966 .
- تقرير جرد متصرفية طرابلس، القسم الثاني متصرفية طرابلس، مؤسسة وايتنج العالمية .
- تقرير جرد متصرفية طرابلس، القسم الرابع متصرفية طرابلس، مؤسسة وايتنج العالمية .
- جريدة برقة الرسمية، 1944م، العدد الثاني.
- المسح الإقتصادي للجمهورية العربية الليبية 1964 – 1968 .
- المخطط الشامل لمدينة زليتن، طرابلس، 1966 .
- المخطط الشامل لمدينة سرت 1988، شركة ماك جي مارشال .
- المخطط الشامل لمدينة مصراتة 1988، شركة ماك جي مارشال .
- ملخص سنوي للإحصاءات 1966 .
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (1958)، تقرير مرفوع إلى الحكومة الليبية عن الوضع الراهن لمصائد الأسماك الليبية، برنامج المساعدة الفنية الموسع، روما .
- منظمة العمل الدولية، مشروع تقييم وتخطيط القوى العاملة الليبية، العمالة المعدلة حسب الفرع الرئيسي للاقتصاد والمهن تعداد 1964م، طرابلس، يوليو 1968 .

ثانياً : المراجع .

1) الرسائل العلمية:

- السوداني، مصباح ياقة، (2010)، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر .
- العصاوي، صبرية محمد عمر، (2014)، الأوضاع الاقتصادية في مدينة مصراتة 1911-1943م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراتة، ليبيا .
- Bulugma: Hadi. M.R, (1964),The urban geography of benghazi, Thesis submitted for the degree of ph.d, university of durham.

- Khuga: Mahmud Ali, (1969) The growth and functions of Tripoli, Libya, a thesis Submitted for the Degree of Doctor, University of Durham.

2) البحوث والدراسات:

- الهادي عبد العال حنيش، (1996)، أدوات ومعايير الكيل والقياس الشعبي، مجلة تراث الشعب، السنة السادسة عشرة، العدد الثاني، ص43 .
- الدراجي، سعدي إبراهيم، (2002)، دراسات في خارطة مدينة زليتن، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم زليتن، جامعة المرقب ، العدد الثالث، ص33 .

3) الكتـــــب:
- بروشين، نيكولاي إيليتش، (2001)، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ط2، ترجمة (عماد حاتم)، بيروت – لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة .
- جبران، مفيدة محمد، (2010)، أسواق مدينة طرابلس القديمة، منشورات مكتب إدارة المدن التاريخية .
- الحجاجي، سالم علي، (1989)، ليبيا الجديدة، طرابلس-ليبيا، منشورات مجمع الفاتح للجامعات .
- شلابي، سالم سالم، (2006)، المستعمل من الألبسة الشعبية في طرابلس، ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .
- كمال، محمد، (1955)، ليبيا الشقيقة ولاية برقة، دار الهناء .
- معاطي، أسمهان ميلود، (2009)، التأثيرات النفطية على المتغيرات الاجتماعية في ليبيا 1955-1969، ط1، طرابلس – ليبيا، المركز الوطني المحفوظات والدراسات التاريخية .

Markets in Libya during the monarchy 1952-1969AD

Mustafa Salem El Zorikany
PhD researcher/ Department of History
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
Srag1910@gmail.com

Salwa Ibrahim Al Attar
Professor of Modern History,
Department of History
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Huno7143ShereenShalby@women.asu.edu.eg

Khalaf Abdel Azim Sayed Al Miri
Professor of Modern History,
Department of History
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
khelmeery@gmail.com

Abstract

The commercial markets in Libya played a prominent role in stimulating the commercial movement, through their traditional markets, whether weekly ones with open public squares, in which the trade of commodities of various types, agricultural, animal and industrial, or permanent traditional markets, which mostly include a group of Commercial shops specialized in selling specific commercial goods, as well as through modern commercial shops in their construction, and with imported goods of a modern nature.

The commercial sector in the Libyan market was characterized by the control of a limited category of merchants over most of the main commercial activities, which were mostly managed by the commercial agents on the side, or by some Libyan merchants associated with the owners of commercial agencies, despite the government's efforts to try to reduce the depletion of merchants And the commercial agents on the side, which were not sufficient to lubricate the Libyan commercial sector, which left most Libyan merchants only to manage small retail stores that were among the most widespread commercial establishments in the Libyan markets.

Keywords: markets, shops, retail trade, wholesale trade, commercial agents